

شركة الحسن الهندسية ش.م.ع.ع وشركاتها التابعة

تقرير مدقي الحسابات المستقلين

إلى مساهمي

شركة الحسن الهندسية ش.م.ع.ع وشركاتها التابعة

ص ب : ١٩٤٨

الرمز البريدي : ١١٢ روي

سلطنة عمان

تقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة والشركة الأم

حجب الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة وللشركة ("القوائم المالية") لشركة الحسن الهندسية ش.م.ع.ع (الشركة الأم) وشركاتها التابعة (المجموعة) والتي تشتمل على قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وقائمة الأرباح والخسائر والدخل الشامل الآخر وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخصاً عن السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى.

نحن لا نعبر عن رأي حول البيان المالي المصاحب للمجموعة نظراً لأهمية الأمور الموضحة في فقرة أساس حجب الرأي بتقريرنا ، لم نتمكن من الحصول على أدلة مناسبة كافية لتوفير أساس لرأي التدقيق على هذه القوائم المالية.

أساس حجب الرأي

كما نوقش في الإيضاح رقم ٣ ، لدى المجموعة خسائر متراكمة بمبلغ ٧٧,٤٧٥,٧٧٤ ريال عماني وبهذا التاريخ تجاوز إجمالي مطلوباتها إجمالي أصولها بمبلغ ٥٩,٩٨٦,٥٢٩ ريال عماني ومبلغ مطلوباتها المتداولة يزيد على أصولها المتداولة بمبلغ ٣٥,٢٨٦,٩٨٢ ريال عماني . و تشير هذه الظروف إلى وجود عدم يقين مادي يلقي بظلال من الشك على قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة . وهذه القوائم المالية قد تم إعدادها على أساس مبدأ الاستمرارية بناءً على توقع استمرار دعم المؤسسات المالية والحصول على تعاقدات جديدة مربحة. ومع ذلك ، لم يتم تزويدنا بما يكفي من الأدلة المناسبة للتأكد من أن الدعم المالي المطلوب والعقود الجديدة المربحة ستكون متاحة في المستقبل المنظور.

شركة الحسن الهندسية ش.م.ع وشركاتها التابعة

أساس حجب الرأي (تابع)

كما هو موضح في الإيضاح ٨ ، لدى المجموعة ثلاثة شركات تابعة ، والتي تم اعتبارها عمليات متوقعة منذ عام ٢٠١٧ وبالتالي تم تصنيفها كمحتفظ بها للبيع. اثنان من هذه الشركات التابعة لديها عمليات في دولة الإمارات العربية المتحدة ("عمليات الإمارات"). كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ، بلغت قيمة الأصول المتعلقة بعمليات الإمارات المتوقعة ٨,٩٤٩,٩٠١ ريال عماني ، وبلغت الالتزامات ٢٣,٥٠٩,٢٤٣ ريال عماني والتي تمثل ٢٧٪ و ٢٥٪ من أصول ومطلوبات المجموعة على التوالي. كما هو مذكور في الإيضاح ٣ و ٨ ، هناك قيود قانونية على الحصول على المعلومات المالية لعمليات دولة الإمارات العربية المتحدة ، وبالتالي ، لم نتمكن من تحديد مدى ملاءمة القيمة الدفترية للاستثمارات في هذه الشركات التابعة والتعديلات المطلوبة إن وجدت في الأصول والالتزامات لهذه الشركات التابعة.

نتيجة للمسائل الموضحة أعلاه ، لم نتمكن من تحديد ما إذا كانت أي تعديلات ضرورية للمسائل الموضحة أعلاه في الوضع المالي المجمع للمجموعة أو على أساس مبدأ الاستمرارية مناسبة أو يجب تطبيق أساس بديل ، والذي بموجبه يتم إجراء تعديل كبير قد تكون القوائم المالية الموحدة المتعلقة بقابلية استرداد وتصنيف الأصول المسجلة وتصنيف وقياس الالتزامات قد يصبح ضروريا.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن القوائم المالية

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد والعرض العادل للقوائم المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وقانون الشركات التجارية لعام ٢٠١٩ ومتطلبات الإفصاح الصادرة من الهيئة العامة لسوق المال وعن الضوابط الداخلية بما تحده الإدارة على أنه ضروري للتمكن من إعداد القوائم المالية الموحدة وللشركة الأم والتي تكون خالية من الأخطاء الجوهرية ، سواء بسبب الغش أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة وللشركة الأم ، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على مزاولة أنشطتها كمنشأة مستمرة ، والإفصاح ، حسب ما يقتضيه الأمر ، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة ما لم تنوي الإدارة تصفية المجموعة أو وقف العمليات ، أو ليس لديهم بديل واقعي سوى القيام بذلك.

المسؤولون عن الحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات المدقق عن تدقيق القوائم المالية الموحدة وللشركة الأم

إن مسؤوليتنا هي تدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق وإصدار تقرير مدققي الحسابات.

ومع ذلك ، نظراً للمسألة الموضحة في قسم أساس حجب الرأي من تقريرنا ، لم نتمكن من الحصول على أدلة تدقيق مناسبة كافية لتوفير أساس لرأي تدقيق على هذه القوائم المالية الموحدة والشركة الأم . كما نود إحاطة مجلس الإدارة بأننا قد إمتثلنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يتعلق بالاستقلالية ، والتواصل معهم حول جميع العلاقات وغيرها من الأمور التي يُعتقد أنها معقولة على استقلالنا ، وحيثما ينطبق ذلك ، والضمانات ذات الصلة.

شركة الحسن الهندسية ش.م.ع وشركاتها التابعة

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

المجموعة خسرت أكثر من ٥٠% من رأسمالها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ . ووفقاً للمادة (١٤٧) من قانون الشركات التجارية بسلطنة عُمان لسنة ٢٠١٩ ، إن الشركة التي تخسر (٥٠%) من رأسمالها يستوجب عليها الدعوة لإنعقاد اجتماع جمعية عمومية غير عادية لإتخاذ ما يلزم من حلول في هذا الشأن . وفقاً لذلك قام مجلس الإدارة بدعوة المساهمين لعقد اجتماع جمعية عمومية غير عادية خلال (٣٠) يوم حسب متطلبات القانون .

في رأينا أن القوائم المالية للمجموعة كما في والسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ، من جميع النواحي الجوهرية ، تم إعدادها وفقاً لمتطلبات الإفصاح ذات الصلة الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال و قانون الشركات التجارية لعام ٢٠١٩ .

ناصر المغيري
ترخيص رقم ل/٥٨٧/١٠٢٤
أبوتمام
(محاسبون قانونيون)
٩ مارس ٢٠٢٠ م

